

انعكاسات الصراعات السياسية على قرار التمويلات
في البنوك الإسلامية اليمنية خلال الفترة من (2010-2019م)
دراسة تطبيقية على (بنك التضامن الاسلامي الدولي TIIB)
د. عثمان عمر عوض باذيب باحث في العلوم المالية والادارية

المُلخَص

تتاول البحث انعكاسات الصراعات السياسية على قرار التمويلات في البنوك الإسلامية اليمنية من الفترة 2010 - 2019 م دراسة تطبيقية على بنك التضامن الاسلامي الدولي .
وقد تضمن المواضيع الآتية:

- الصراعات السياسية ونتائجها .
- اقرار التمويل في المصارف الاسلامية والعوامل المؤثرة عليها .
- مراحل العمليات التمويلية في البنوك الاسلامية .
- قياس أثر الصراعات في المؤشرات التمويلية وقياس الودائع والادخارات .
- حجم التمويلات والاستثمارات البنكية قبل الصراع .
- الضمانات المطلوبة لعمل التسهيلات قبل الصراع .

2

The Effective of Political confliction war on the Financing Facilitating Descision

**A Field Study in Sanaa Tadamon Islamic International Bank
Headship in Reublic Of Yemen period of 2010 to 2019**

This Study Submitted by

Dr. Othman Omar Awadh Batheeb

**A PHD Researcher on Finance and Admin field
associated with Ahmed Hadi Shami Tawwaf**

Objective: This study is to assess the Impact of Political conflict on yemen at the finicing' Performance and finicing facilitating Decision a Field Study of Tadamon Islamic International bank in Sana the capital and main branch during 2010 to 2019.

With influence of World wide war and economical Seige against Yemen the Country of Wesdom during this period as of ten years before the conflict and five years after it because its counting as the most critical time of all way specially the five years before it

ethodology: A descriptive financial analytical method used, which was chosen, consisted To achieve this objectives of the study. The finicial analitical method was approached and statistic way was used for this purpose for the study.

esults: were founded after taking the measurment there is an impact of conflict causing big issues of Sixty five present in favor of the 5 years before and 5 years after the confilcilt specially of limitation the of stabilize the inviromental factors of the study.

onclusions: in light of the results founded the banking finicial management should be done to facilitate the liquidity to the investors of banking to facitate the economical circulation.

Key Words: Impact finicing Islamic Banks Decision

المقدمة :

منذ أن ظهرت البنوك الإسلامية بعالمنا الإسلامي كونت صورة من صور الاستقلالية الاقتصادية بعيدا عن أنظمة البنوك التمويلية التجارية المستمدة من أنظمة الدول الغربية الربوية الراسمالية، فكلما ازدادت نشاطات البنوك الإسلامية وامكاناتها المالية انعكس ذلك على الاقتصاد والمجتمع، فهي تسعى إلى تنمية المشاريع الحقيقية والمجدية والتقليل من مخاطر تعثر العمليات التمويلية من خلال إجراء دراسات استباقية لقرارات التمويل، بدراسة الجدارة الائتمانية للعميل وكفاءة إدارة نشاطه والتأكد من صحة البيانات المقدمة من طرف العميل حول شخصيته و نشاطاته و مختلف تعاملاته المالية و الاقتصادية وتعظيم الفائدة المجتمعية (رحماني, 2015) ، يتكون القطاع المصرفي في اليمن من 20 مصرفاً تجارياً، منها 5 مصارف إسلامية، وتتسم السوق المصرفية في اليمن بتركزها حيث تمتلك أربعة مصارف فقط حوالي 60 في المائة من إجمالي عدد فروع المصارف أما على المستوى الجغرافي تستحوذ 4 محافظات على حوالي 75 في المائة من إجمالي عدد فروع المصارف العاملة في اليمن، (تقرير البنك المركزي, 2020)

وتتمثل التحديات التي تواجه القطاع المصرفي اليمني أزمات سيولة التي تعاني منها منذ فترة طويلة، وتدهور سعر صرف العملة المحلية، وفقدان الإيرادات نتيجة تجميد الأصول، والعقبات التي تحول دون حرية نقل الأموال النقدية السائلة داخل اليمن وخارجه، والتدهور العام في ثقة القطاع الخاص بالقطاع المصرفي الذي حفز على خروج الدورة المالية من الاقتصاد الرسمي إلى أسواق وشبكات الأموال غير الرسمية

<https://www.alaraby.co.uk/economy>

ونتيجة لذلك، اضطر البنك المركزي اليمني لمباشرة سحب احتياطياته من العملة المحلية لتمويل احتياجات الإنفاق العام واحتياطياته من العملة الأجنبية لتمويل الاحتياجات المحلية، اتخذ البنك المركزي إجراءات لدعم إمدادات العملة الأجنبية في البلاد من خلال الحد من

الوصول إلى الأسواق المحلية، في حين بدأت البنوك التجارية في الحد من عمليات السحب من قبل العملاء لتصل أحيانا إلى مستويات الصفرية، إلى جانب الحصار المالي للبلاد الذي حد بشدة من قدرة البنوك التجارية لتنفيذ المعاملات الدولية، (السلمي، 2016).

كل تلك الاحترازمات قادت التجار والأثرياء إلى التردد في ترك البنوك تحتفظ بأموالهم، وبذلك ازدادت طلبات السحب النقدية من القطاع المصرفي ففي الأشهر الستة الأولى من عام 2016م فقط سحب العملاء من حساباتهم نحو 300 مليار ريال يمني، الأمر الذي مثل خروجًا جماعيًا للتدفقات المالية من الاقتصاد الرسمي نحو الاقتصاد غير الرسمي.

ومع تلك الاحترازمات المشددة التي لم تجدي حلا في وقف هروب رؤوس الأموال وحيث القرار التمويلي في البنوك الإسلامية إلى دراسة الجدارة الائتمانية للعميل وكفاءة إدارة نشاطه والتأكد من صحة المعلومات والبيانات المقدمة من طرف العميل حول شخصيته و نشاطاته و مختلف تعاملاته المالية و الاقتصادية، وهي بذلك تُعنى بالدرجة الأولى بدراسة طالب التمويل و مؤسسته دون التطرق إلى دراسة العملية محل التمويل بصفة مباشرة (National Accounts Bullten, 2018)

وبقى الخروج بالأموال من المصارف ادت كلها الى شح السيولة النقدية فمن الآثار المترتبة على شح السيولة النقدية تنامي نشاط السوق السوداء بشكل كبير التي كلما نما نشاطها اصابت العجلة الاقتصادية بالشلل، وانفراط سعر الصرف، وتزايد صعوبة تمويل الواردات من قبل التجار، وكل ذلك افشل بدوره أي محاولات رامية إلى الاستقرار الاقتصادي، وفاقم الأزمة الإنسانية التي اطالت من أمد تلك النزاعات. www.ecoyemen.com

1-1 مشكلة الدراسة: ان طول امد الحصار الاقتصادي على اليمن أثر على نشاط المصارف التجارية والإسلامية وأصبحت البنوك مهددة بالتوقف وإغلاق مقارها بعد مرور سبعة اعوام على الصراعات وتزدي سعر الصرف جعل من الصعب استمرار عملها كما كان في السابق.

وبدأت الحرب على اليمن تأخذ أوجها في منحها اقتصاديا مع إعلان القرار الحكومي بنقل البنك المركزي إلى عدن، بعدما وصل إلى مرحلة العجز عن تغطية الاعتمادات المستندية لاستيراد السلع، وظل البنك المركزي في عدن معطلاً، وتحولت مهامه إلى شركات الصرافة التي لعبت دوراً رئيساً من خلال تغطية احتياجات التجار من تمويلات الائتمان والتحويلات الخارجية لاستيراد السلع والأدوية وحتى بعد الإعلان في وقت سابق من سبتمبر/ أيلول 2018م، استئناف تمويل واردات السلع الأساسية بالاستفادة من وديعة سعودية بملياري

دولار فسرعان ما رجعت الأمور إلى سابقها. National Accounts Bulletin, 2016. وتتمثل مشكلة البحث في التعرف على انعكاسات الصراعات الاقتصادية على القرارات التمويلية البنوك الإسلامية اليمنية دراسة تطبيقية على بنك التضامن الإسلامي الدولي TIIB

Tadhamon International Islamic Bank-

1-2 أهداف البحث

يسعى البحث لتحقيق الأهداف التالية:

التعرف على انعكاسات الصراعات على القرارات التمويلية بالبنوك الإسلامية اليمنية.

ويتفرع من الهدف الرئيسي الأهداف الفرعية التالية:

- التعرف على مفهوم الصراع السياسي والاقتصادي والعوامل المؤثرة فيه.

- التعرف على مفهوم القرار التمويلي في البنوك وأركانه وتوضيح العوامل المؤثرة عليه.

تقديم المقترح للجهات الرسمية لوضع حلول لازمة السيولة المؤثرة على التسهيلات البنكية في البلاد للتخفيف من تعطل عجلة الاقتصاد.

1-3 تساؤلات البحث:

تسعى الدراسة للإجابة على التساؤلات التالية: ما هي انعكاسات الصراعات السياسية على الاقتصاديات التمويلية في البنوك الإسلامية اليمنية؟ ويتفرع من السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية :

ما هو مفهوم الصراع الاقتصادي وما أنواعه والعوامل المؤثرة فيه؟
ما هو مفهوم القرار التمويلي في البنوك وما هي العوامل المؤثرة عليه؟

1-4 أهمية البحث :

الأهمية العملية وتتمثل في النقاط التالية :

- أن التعرف على العوامل المؤثرة على الاقتصاديات التمويلية في البنوك الإسلامية والعمل على معالجتها يمكنها القيام بمهامها وتحقيق أهدافها بكفاءة وفعالية يساهم في رفع الاقتصاد الوطني.
- أن التعرف على الصراعات السياسية في اليمن والعمل على معالجة آثارها على الاقتصاد يساهم في استقرار الوضع الاقتصادي وبالتالي تحسين أداء العمل المصرفي اليمني.
- إن تحييد الاقتصاد اليمني وخاصة القطاع المصرفي والمالي عن الصراع الجاري يمثل مصلحة عليا للاقتصاد والإنسان اليمني، نوجزها فيما يلي:
- إيجاد سلطة نقدية موحدة تمارس السياسة النقدية والمصرفية في كافة مناطق البلاد، وترفع الثقة في القطاع المصرفي وتوسع قنوات تواصله مع النظام المالي العالمي
- زيادة عرض النقد الأجنبي عبر زيادة الصادرات. وبالتالي، دعم الاحتياطات الخارجية، وإبطاء التدهور في قيمة العملة الوطنية، وتحسين فرص

التمويل المستدام لواردات السلع الغذائية الأساسية بسعر الصرف الرسمي، وتهدئة موجات التضخم.

- استئناف الدورة النقدية في الاقتصاد التي تعطلت بفعل توقف صادرات النفط والغاز. لتفادي مخاطر التمويل التضخمي على المدى المتوسط والطويل.

الأهمية العلمية للبحث وتتمثل في النقاط التالية:

- يساهم البحث في إثراء المكتبات اليمنية والعربية باثر الصراعات على القرار التمويلي في البنوك وخاصة كون المشكلة جديدة وحديثة ومستمرة .
- يساهم البحث في الإضافة إلى التراكم العلمي والمعرفي الموجود في هذا المجال
- يفتح البحث المجال واسعاً أمام الباحثين والدراسين لإجراء المزيد من الدراسات والأبحاث، مستفيدين بنتائج هذا البحث والدراسات السابقة مستقبلاً.

1-5 المنهج المتبع في البحث:

سلك الباحثان المنهج التحليلي لعناصر القوائم المالية بتحليل قائمة المركز المالي التي تعتبر ام القوائم المالية ثم وصف تحليلي لقائمة الاعمال السنوية وهي قائمة الدخل وبعدها تحليل قوائم ارباح الاستثمارات المقيدة والمطلقة وتحليل قوائم ارصدة البنوك الخارجية من استثمارات وودائع خارجية واخيرا تحليل قوائم التمويلات والتسهيلات البنكية وتعتبر هذه الورقة البحثية متخصصة في التحليل المالي والاقتصادي وبعد التحليل شرح عناصر القرار التمويلي من خلال القوائم الرئيسية ومن ثم التحليل الوصفي القائم على الاستقراء وشرح بنود التحليل المالي والاستنباط.

كما تم جمع المقالات المتعلقة بالموضوع من مصادرها وتفسيرها بما يتوافق مع نتائج التحليل المالي وبما يتوافر من الكتب والمراجع العربية والاجنبية والدراسات السابقة ذات الصلة بمجال البحث واهدافه وذلك لاستخلاص المفاهيم والمعايير النظرية التي يمكن ان يتم في ضوءها الدراسة الوصفية للدراسة ونوعية البيانات المطلوبة ومصادرها وطريقة جمعها واساليب تحليلها الاحصائية والاعتماد على تقارير وزارة التجارة ومواقع الانترنت. (Morgan70)

1-6 متغيرات البحث:

المتغير المستقل: الصراعات السياسية اليمينية

المتغير التابع: القرار التمويلي في البنوك الإسلامية اليمينية

1-7 الدراسات السابقة

1- رسالة دكتوراة "تقويم تطبيق صيغتي بيع المرابحة والمشاركة في بنوك السودان 2005،

مصطفى، سراج عثمان، جامعة ام درمان، السودان.

2- رسالة ماجستير " دور التمويل الاصغر لمحاربة الفقر في الريف 2013م"، موسى

منصور و شاوش توفيق، جامعة البشير الابراهيمي، الجزائر.

3- رسالة ماجستير " واقع التمويل الاصغر الاسلامي في فلسطين، محمد مصطفى غانم،

دراسة تطبيقية 2010 على قطاع غزة، الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين.

1-8 التعقيب على الدراسات السابقة:

أ- الدراسة الاولى بالسودان خلال فترة سنة فقط وكانت دراسة اقتصادية عن منتج مالي

تقدمه بنوك السودان خلال 2005م وكانت سنة لم تمر بفترات صراع هناك وانما دراسة

حالة عن منتج بنكي واحد واثرت التغيرات الاقتصادية في ذلك المنتج فاقترنت الدراسة

على المشاكل الاقتصادية على العالم الثالث واثرتا دون التطرق الى عناصر قياس

مالية وتحليل مالي انما تعنى بالنظريات الاقتصادية فقط.

ب- حدود الدراسة السابقة الثانية على فترة زمنية محددة 2013م وهي فترة ازمة المصارف في البلدان المتوسطة حتى نهاية الازمات وتكون الازمات ذات المدة الاطول ودور التمويل الاسلامي وغير الاسلامي بمحاربة الفقر بالجزائر .

ت- الدراسة الثالثة كانت دراسة في البنوك الإسلامية وعن التمويل الاصغر الاسلامي في تسير عجلة الاقتصاد وحالة البنوك عدة خلال عام واحد فقط وهو 2010م وهي مدة قصيرة واقتصرت بدراسة عدة بنوك بوقت محدد ضيق الزمن.

ث- وتختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة كون الدراسات السابقة تحدثت عن النظر الى مفهوم الصراع السياسي الاقتصادي بينما هذه الدراسة تطرقت الى حصار ودمار لليمن وتحدي اقتصادي وصل بحجم دمار الى ثلاثمائة مليار دولار بخلاف الاذى للمواطنين نفسيا وماليا وبالعكس وطرق الوقاية منها ونظرت الدراسات السابقة الى الصراع على انه صراع من النوع التجاري فقط ولكن الصراع في اليمن صراع عالمي اقتصادي سياسي وهذه الورقة البحثية الدراسة عن اليمن في افقر دول المنطقة بالدخل القومي واصعب اقتصاد فيها وأقدم وأعرق شعوب الارض ثقافة وحضارة.

1-10 حدود البحث:

- ❖ الحدود الموضوعية: انعكاسات الصراعات الاقتصادية على القرارات التمويلية في البنوك الإسلامية اليمنية ومكوناتها التمويلية خلال الفترة من (2010-2019م) الصراعات كمتغير مستقل والقرار التمويلي كمتغير تابع بأبعاده الاربعة المذكورة في الدراسة
- ❖ دراسة تطبيقية على (بنك التضامن الإسلامي الدولي) البنوك الإسلامية في اليمن بإدارتها المالية التي تحدد القرارات التمويلية.
- ❖ الحدود الزمانية: 2021م

❖ الحدود المكانية : بنك التضامن الاسلامي الدولي المركز الرئيس في عاصمة بلاد
الحكمة اليمن خلال الفترة المحددة للدراسة **TADHAMON ISLAMIC**
.INTERNATIONAL BANK TIIB

❖ قوائم البنك المالية الاساسية للمركز الرئيسي - أمانة العاصمة صنعاء - اليمن والقوائم
المالية بما فيها قائمة المركز المالي لمدة عشرة سنوات كامل العقد الاول في الالفية
الاولى من القرن الحالي وقوائم النتائج المالية للاعمال الخاصة بالبنك المقاس وهو بنك
التضامن الاسلامي الدولي.

1-11 مصطلحات البحث:

- ❖ المتغير المستقل وابعاده: حالة من عدم الارتياح أو الضغط
النفسي الناتج عن التعارض أو عدم التوافق بين أطراف الصراع (مقلد, 1982).
- ❖ أما في بعده الاقتصادي، يشير إلى موقف تنافسي خاص، يكون
أحد أطرافه، مضطراً فيها إلى تبني أو اتخاذ موقف لا يتوافق مع المصالح المحتملة
للأطراف الأخرى (رسالن, 1986)
- ❖ الصراعات السياسية: هو حالة من التنافس الخاص بين البشر على الثروات أو الحصول
على الميزات او مناصب لاتخاذ القرارات ، حيث يكون أطرافه على علم بوجود
الاختلافات في المواقف المستقبلية المحتملة ويضطر أحد الأطراف إلى تبني واتخاذ
مواقف لا تتوافق مع مصالح الطرف الآخر. (جراد, 1992)

المبحث الثاني القرار التمويلي: هو علم و فن إدارة المال فهو علم لأنه مبني علي نظريات وقواعد معمول بها في اتخاذ كافة القرارات المالية، وفن لان تطبيق هذه النظريات والقواعد يختلف من شخص لأخر مما يؤدي الي وجود فروق في نتائج اتخاذ القرارات المالية.

❖ ثانياً: التمويل الإسلامي: يشير مصطلح "التمويل الإسلامي" إلى تقديم الخدمات المالية طبقاً للشريعة الإسلامية بلا "الربا" (الفائدة) ، وبلا "الغرر" (عدم اليقين المفرط)، وبلا "الميسر" (القمار)، وعمليات البيع على المكشوف أو أنشطة التمويل الضارة بالمجتمع.

❖ ثالثاً: القرار التمويلي: دراسة الجدارة الائتمانية للعميل وكفاءة إدارة نشاطه ،

❖ البنوك الإسلامية: مؤسسات نقدية تعمل على جلب الموارد الاقتصادية وتوظيفها وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية و يبحث عن المشروعات الأكثر نفعاً للمجتمع وليس الأكثر

ربحاً (البنك المركزي 2000)

وقد تم تقسيم هذه الدراسة الى 5 مباحث وخاتمة أما خطة البحث فشملت على:

❖ أهمية البحث:

❖ أهداف البحث:

❖ المنهج المتبع في البحث:

❖ الدراسات السابقة:

❖ التعقيب على الدراسات السابقة.

المبحث الاول

الصراعات السياسية

حالة من التنافس الخاص بين البشر على الثروات أو الحصول على الميزات، حيث يكون أطرافه على علم بوجود الاختلافات في المواقف المستقبلية المحتملة ويضطر أحد الأطراف إلى تبني واتخاذ مواقف لا تتوافق مع مصالح الطرف الآخر، نظراً لاختلاف الاطماع. (بدوي, 2017)

ويتأثر حجم الصراع بحجم أهدافه فكلما كان الهدف كبيراً كان الصراع أكبر، كما تتحكم الإمكانيات والموارد المتاحة للأطراف في مدة الصراع واتجاهه، فلا يمكن الفصل بين أنواع الصراعات المختلفة، فالصراعات الاقتصادية تقود إلى وجود نوع من الصراعات السياسية، كما أنّ وجود الصراعات السياسية يقود إلى وجود الصراعات الثقافية وهكذا. (جراد 1992) أولاً: النزاع العنيف Violent CONFLICT و يقصد العنف و القتال دفاعاً عن مصالحها الحيوية.

ثانياً: النزاع غير العنيف Peacefull- Non violent CONFLICT: خلاف الحرب، أو ما يعرف عادة بوسائل التنافس السلمي كالدبلوماسية بصورها المختلفة، باستثناء الاستخدام الفعلي للعنف

نتائج الصراع: وقد يكون بعضها إيجابياً مثل عدم احتكار المقدرات الاقتصادية بيد فئة فاسدة من بني البشر، عند التوصل لاتفاق لتوزيع الثروات فإنّ ذلك قد يقود إلى نوع من الهدوء. على هذا الأساس تعرف الحرب بأنها: الصراع المسلح بين دولتين أو أكثر في إطار القوانين و الأعراف الدولية، و يكون الهدف من هذا الصراع هو الدفاع عن المصالح الوطنية للدول الأطراف في النزاع (هذا التعريف يستثني النزاعات المسلحة التي لا يكون أطرافها ينتمي الى فئة من أشخاص القانون الدولي العام كالحروب الأهلية و الثورات الداخلية، www.jstor.org

وممكن ان يكون خسارة Zero - Sum ، أى أن مكسب طرف يعد خسارة للطرف الأخر أما الحالة العكسية هنا فتنتمثل في تساوى العوائد بالنسبة للطرفين، والتي يشار إليها بالعائد أو الناتج الإيجابي Positive - Sum وبين هذين النموذجين ، فإن هناك نماذج عديدة تتوافر فيها عناصر للمنافسة والتعاون ، وبوجه عام ، فإن صراعات المصالح عادة ما يمكن تحقيقها أو إشباعها بطرق عديدة (fisher,1983) ويتطلب حل صراع المصالح وجوب مناقشة عدد كبير وهام من مصالح الأطراف المعنية، وأن يتوصلوا إلى نقاط التقاء مشتركة.

الأول: صراع منخفض الحدة (تنافسي) القضايا التي يقوم عليها الصراع غير المصيرية بالنسبة لأطرافه المختلفة، مثل القضايا المتعلقة بتغيير بعض القوانين،
الثاني: صراع مرتفع الحدة (صفري) حيث تكون القضايا المصيرية على المحك، وهي تلك القضايا التي تهدد وجود أو استقرار أحد طرفي الصراع، مثل قضايا الاحتلال والاستبداد والعدوان حين لا يقبل أي طرف أن يتخلى عن أجندته. (عبدالمجيد، 2015)

المبحث الاول

نتائج الصراعات

تحدد طبيعة الصراع تتحدد بناء على عاملين:

الأول: كيفية رؤية كافة أطراف الصراع له. فتصورات وأهداف ومصالح وسياسات أطراف الصراع المختلفة حول هذه القضية تؤثر بوضوح في تحديد طبيعة الصراع.
الثاني: ميزان القوى بين الأطراف. ففي حالة توازن القوى بين أطراف الصراع المختلفة تتحدد طبيعة الصراع بناء على رؤية الأطراف المختلفة، وفي حالة رجحان كفة ميزان القوى لصالح أحد الأطراف تصبح رؤيته للصراع هي التي تحدد طبيعته. (مجدي باسم 2010)
 وإن الصراع الاقتصادية ينجم عن جوهر السياسة نفسها التي هي صراع بحد ذاتها . وليس هناك من سلطة سياسية واحدة لا تتضمن أشكالاً معينة من الصراع وإن بدرجات متفاوتة .

غياب آليات إحقاق الحقوق قد يؤدي إلى تفجر الصراع: ورغم أن هذا التقسيم لأنواع الصراع اعتمد على نوع القضايا التي يتناولها إلا أنه يمكن القول بأن هناك عاملاً آخر يؤثر على طبيعة الصراع؛ يتجسد في مدى توافر آليات مؤسساتية منظمة ومقننة ومعروفة لحسمه. "الصراع الصفري الكارثي". وهو الصراع الذي ينتهي بالقضاء على طرفي الصراع، حيث تتفكك بنى ومؤسسات الدولة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وتسود الفوضى العامة التي لا تستطيع معها الحركة المقاومة فرض سيطرتها. وكثيراً ما ينتج هذا النوع من الصراع عن تدخل قوة ثالثة تدمر طرفي الصراع عسكرياً أو معنوياً أو اقتصادياً. (عزت اسماعيل، 1996)

فهناك العديد من المؤشرات الدالة على ارتفاع منسوب الصراع، منها ما يرتبط بالتنمية الاقتصادية كمتغير مفسر للعنف إضافة إلى عدم المساواة وغياب الديمقراطية، لذلك فإن سوء الأحوال الاقتصادية لبعض الشعوب، وما يصاحبه من قضايا ومشكلات، وسوء بعض النظم السياسية التي تتجاهل الأساليب الديمقراطية والمشاركة الشعبية في قيادة الدولة وتسيير أحوالها

.....

وقد يحدث أن تتولد لدى الأفراد - على تشكيل جماعات تتاهض الدولة وتسعى إلى الإطاحة بالسلطة القائمة وتختلف النتائج المرتبطة وقد يكون بعضها إيجابياً مثل عدم احتكار الثروات بيد فئة فاسدة وقد يكون سلبياً في الصراع الكارثي فعند التوصل لاتفاق بين القوى السياسية المتعاكسة فإن ذلك قد يقود إلى نوع من الهدوء والتنازلات بين الأطراف (الجابري، 2010)

المبحث الثاني

القرار التمويلي في المصارف الإسلامية

إن البنوك الإسلامية تسعى بدورها إلى تنمية المجتمعات وفي سبيل ذلك تعمل أيضا لتقليل من مخاطر تعثر العمليات التمويلية والاستثمارية التي أبرمتها مع الغير، من خلال إجراء دراسات تسبق قرارات التمويل (منصور وشاوش، 2013)

وخلال السنوات الأخيرة انبثق التمويل الإسلامي من كونه سوقاً للنخبة إلى صناعة مزدهرة سريعة النمو في كافة أنحاء العالم، فقد تم إنشاء أكثر من 500 مؤسسة ملتزمة بالشريعة خلال السنوات الثلاثين الماضية وهي منتشرة في 75 بلد وبحجم سوقي يبلغ 13 تريليون دولار أمريكي وبنمو سنوي يقدر بنحو 15% و يستقطب القطاع اهتماماً متزايداً من بلدان إسلامية وغير إسلامية علي حد سواء، ويشير مصطلح التمويل الإسلامي، وعلى نحو أدق "التمويل المتوافق مع الشريعة الإسلامية"، إلى الخدمات المالية التي تتم وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية. (عامر 2017)

وتقوم الممارسات المالية الإسلامية الأساسية على مبدأ إسلامي أساسي وهو أن المال ليس في حد ذاته أصل من الأصول المنتجة (ليس مصدراً للكسب في حد ذاته). وليس هذا فحسب بل إن المبادئ الأساسية لنظام التمويل الإسلامي تشدد على العوامل الأخلاقية والأدبية والاجتماعية والدينية و قدسية العقود لتشجيع وتعزيز المساواة والعدل لما فيه صالح المجتمع بأسره (غانم، 2010)

أولاً: مفهوم التمويل: يختلط مفهومي التمويل والإدارة المالية في كثير من الأحيان إلا أن لكل مصطلح منهما تعريف واستخدام خاص. فالتمويل عملية الحصول على الأموال من أنسب المصادر المتاحة، بينما الإدارة المالية حسن ادارة الاصول المالية بعد الحصول عليها واستخدامها، إضافة إلى التخطيط والرقابة المالية أي إدارة كل النواحي المالية للشركة، (أبو عبد الرّب، 2000).

مفهوم القرار: أحد أهم المقومات الأساسية للإدارة الناجحة باعتبارها محور العملية الإدارية، وهي مهمة ملازمة لعمل القيادات الإدارية في مختلف المستويات (رفاعي 99). فهو الاختيار المدرك بين عدد من البدائل المحتملة لتحقيق هدف أو أهداف محددة مصحوباً بتحديد إجراءات التنفيذ (بسيوني، 2005)

وهذا ما يميز التمويل الاسلامي عن التمويل الربوي في النقاط التالية :

1. يشترك الطرفان في الربح قل أو كثر حسب اتفاقهما في التمويل الشرعي.
2. تقع الخسارة على رب المال بالتمويل الشرعي بينما لا يتحمل الممول الربوي أية خسارة.
3. ينحصر التمويل الإسلامي بالأعمال الاستثمارية المتوقعة ربحها، بينما يمكن تمويل أي نوع من الاستعمالات في التمويل الربوي للتمويل الإسلامي.

كما توجد أوجه تشابه بين التمويلين (الإسلامي والربوي) من حيث تقييد المستفيد من التمويل بنوع الاستثمار الذي يريده رب المال كذلك يهدف صاحب المال بالاسترباح بماله، حصر القرار الاستثماري بالمستفيد من القرض بالنسبة للتمويل الربوي وبالمضاربة للإسلامي. (قحف 2004)

المبحث الثاني

العوامل المؤثرة في القرار التمويلي

أ. **العوامل الخاصة بالعميل:** الشخصية، رأس المال، وقدرته على إدارة نشاطه وتسديد التزاماته، والضمانات المقدمة، والظروف العامة والخاصة التي تحيط بالنشاط الذي يمارسه العميل، تقوم جميعها بدورها في تقييم مدى صلاحية العميل للحصول على الائتمان المطلوب، وتحديد مقدار المخاطر الائتمانية ونوعها والتي يمكن أن يتعرض لها المصرف عند منح الائتمان، فعملية تحليل المعلومات والبيانات عن حالة العميل المحتمل سوف تخلق القدرة لدى إدارة الائتمان على اتخاذ قرار ائتماني سليم.

ب. **العوامل الخاصة بالمصرف:** وتشمل هذه العوامل:

1. درجة السيولة يعني قدرة المصرف على مواجهة التزاماته، والتي تتمثل بصفة أساسية في عنصرين هما: تلبية طلبات المودعين للسحب من الودائع، وأيضاً تلبية طلبات الائتمان.

2. نوع الإستراتيجية التي يتبناها المصرف في اتخاذ قراراته الائتمانية ويعمل في إطارها، أي في استعداده لمنح ائتمان معين أو عدم منح هذا الائتمان.

ج. **العوامل الخاصة بالتسهيل التمويلي:** ويمكن حصر هذه العوامل بما يلي:

1. الغرض من التسهيل.

2. المدة الزمنية التي يستغرقها القرض أو التسهيل، أي المدة التي يرغب العميل بالحصول على التسهيل خلالها، ومتى سيقوم بالسداد وهل تتناسب فعلاً مع إمكانيات العميل.

3. مصدر السداد الذي سيقوم العميل المقترض بسداد المبلغ منه.

4. طريقة السداد المتبعة، أي هل سيتم سداد القرض أوالتسهيل دفعة واحدة في نهاية المدة، أم سوف يتم سداده على أقساط دورية، وذلك بما يتناسب مع طبيعة نشاط العميل ومع إيراداته وموارده الذاتية وتدفقاته الداخلة.
5. ثم مبلغ هذا القرض أوالتسهيل ولذلك أهمية خاصة، حيث إنه كلما زاد المبلغ عن حد معين كان المصرف أحرص في الدراسات التي يجريها خاصةً أن نتائج عدم سداد قرض بمبلغ ضخم تكون صعبة وقد تؤثر على سلامة المركز المالي للمصرف. (مصطفى 2007).

د- وهناك عوامل أخرى تؤثر في قرار التمويل وتتمثل أهم العوامل في الآتي

- 1- تكلفة المصادر المتخلفة للتمويل، أي تكلفة الريال الواحد من كل مصدر
 - 2- عنصر الملائمة، مصدر التمويل ملائماً مع المجال الذي تستخدم فيه الأموال.
 - 3- وضع السيولة النقدية في البنك لدى متخذي القرار، وسياساتها المتبعة في إدارة هذه السيولة ، فإذا كان هذا الوضع حرجاً قد يضطر البنك لتجاوز عوامل التكلفة والبحث عن مصادر تمويل طويل الأجل، لتجنب عوامل الضغط على السيولة في المستقبل.
- (الحنفي 2004)
- 4- القيود التي يفرضها المقرض على المؤسسة المقترضة والتي تتعلق عادة بالضمانات.

هـ- مراحل العملية التمويلية في المصارف الإسلامية اليمينية

- تحريم الفائدة (الربا): وهو المبدأ المركزي للنظام الإسلامي، فتعتبر الفائدة التقليدية على القروض أو المدخرات، كعائد ثابت دون المشاركة في أية مخاطر شيء محرم؛
- 1- تقاسم المخاطر: لأن الفائدة محرمة، فأصحاب الأموال يصبحون مستثمرين بدلاً من دائنين،
 - 2- تحريم سلوك المضاربة: لا يُشجع النظام المالي الإسلامي الاحتكار، ويحرم المعاملات التي تنطوي على أقصى درجات عدم التأكد والمقامرة والمخاطر؛

3- قدسية العقود: يتمسك الإسلام بالالتزامات التعاقدية ووضوح وشفافية المعلومات، ففي عقود البيع مثلاً، يجب أن يكون المنتج أو الخدمة التي تُباع أو تُشترى واضحة لكلا الطرفين، وتهدف هذه الميزة إلى الحد من مخاطر المعلومات غير المتماثلة والمخاطر المعنوية؛

4- تمويل الأنشطة المتوافقة مع الشريعة: محرم على المسلمين الربح من الأنشطة التي تعد غير أخلاقية، كالخمر، والمقامرة، والمواد الإباحية

5- لا يجوز "البيع على المكشوف": لا يُسمح للمسلمين ببيع ما لا يملكون فيشارك التمويل الإسلامي على نطاق واسع مجالات مثل "الاستثمار الأخلاقي" و"المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات" وكلٍ منهما يكتسب شعبية متنامية في جميع أنحاء العالم، حيث يدرك المستثمرون كم من المهم مراعاة كيفية استخدام ثروتهم، ومصادر عائداتهم. (غانم 2010)

المبحث الثاني

مراحل العمليات التمويلية في البنوك الإسلامية

هناك الكثير من الأسس والمعايير المتعارف عليها التي تساعد في تفادي التعثر المالي، ما يعرف بالعناصر الخمس (5CS) والتي تتوافق مع القاعدة الفقهية في المعاملات وهي " الأصل في المعاملة الإباحة ما لم يرد نص مقيداً أو محرم " (مصطفى 2005):

- 1- شخصية الزبون **character** والوضع القانوني وطبيعته وسمعته وخبرته وكفاءته
- 2- المركز المالي للزبون **CAPITAL** ويشمل تحليلاً للميزانية لتحديد الموقف من العملية الاستثمارية.
- 3- قدرة الزبون **CAPACITY** والمتمثلة في معرفة قدرة وكفاءة العميل وقدرته على الوفاء بالسداد.
- 4- الضمانات الإضافية **Collecting** تركز على نوع وحالة وقيمة الضمان المقدم ومدى قابليته للبيع وسهولة إجراءات تسيله لتحديد الموفق في منح التمويل من عدمه
- 5- الظروف المحيطة بغرض التمويل **CONDITIONS**، وترتكز بالظروف الاقتصادية المتعلقة بقطاع المشروع. (جميل، 2006)

إلا أن المصارف الإسلامية أضافت بند آخر كأسلوب متبع في منح التمويل وهو دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع ومدى توافقها مع الأنشطة المسموح بها شرعاً وفقاً لقاعدة (الحلال والحرام)، وقد تعد من قبل المصرف أو يتم الاستعانة بخبراء من خارج المصرف. ومنها:

صيغ التمويل المستخدمة في النظام المصرفي اليمني:

إن طبيعة النظام المصرفي الإسلامي القائمة على الالتزام بالأحكام الشرعية في المعاملات المالية تجعل المشاركة في الربح و الخسارة (الغنم و الغرم)

أ/ عدالة توزيع الثروة بين أفراد المجتمع لأن الربا يضمن غنم طرف دائما وابدا بينما يضمن فائدة محتملة للطرف الآخر إذ قد يخسر أو يربح.

ب/ تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المالية لأنه يحول المصرف إلى شريك في العملية الإنتاجية مما يدفعه إلى التدقيق والتحقيق في دراسات الجدوى و البحث عن أحسن الخيارات الاستثمارية.

ج/ يؤدي إلى زيادة الناتج القومي بتوجيهه للموارد الاقتصادية في أفضل استخداماتها.

د/ يزيد من معدل التراكم الرأسمالي ويحقق الاستقرار الاقتصادي. (الرفاعي 2007)

المبحث الثالث

قياس اثر الصراعات في المؤشرات التمويلية

لبنك التضامن الاسلامي خلال 2010 الى 2019

كيفية القياس خمس سنوات قبل الصراع السياسي باليمن وخمس سنوات بعدها ولان العناصر التالية تؤثر على القرار التمويلي المعتمدة على اركان وهي نسب المشاركات في نسب توزيع ربح الودائع والادخارات ثم نسب الاستثمارات من تمويل وتسهيل والضمانات المطلوبة

فاعتمد الباحث على النسبة المئوية لتقرأ على الشكل التالي 1050 بمعنى 10,50% والرقم التالي 1234 بمعنى 12. بالمية 34 بالمية من المية% وان الارقام جميعا مقومة بالريال العربي اليمني وبوحدة المليار ريال بمعنى الرقم 123456000 يعني 123.456 مليار الصف بالسنوات وهو البيان الافقي للتحليل الافقي لمجموع السنوات اما العمود فهو البيان الراسي للفئات

1- نسبة المشاركة المعطاة من البنك كإرباح الى مودعيها ومستثمريها وتكون بالعملة المحلية مقومة بالريال العربي اليمني وبالدولار الامريكي ونسبة المشاركة وديعة وادخار اما ان تكون ودائع مربوطة كل المدة وهي سنوية وقد تكون اكثر من سنة

فبالتالي تزيد النسبة وتكون ادخار وهي غير مربوطة خلال السنة وبامكان مشاركتها السحب خلال الفترة وهي نسبة مشاركة الارباح للمساهمين فيما يتم توزيعه سنويا وفق قرار مجلس الادارة بعد اخذ الفتوى الاسلامية

2- نسب المشاركة بالارباح حسب العقود الاسلامية والتي تعتبر الربح السنوي هو مشاركة المستثمر في اسهم البنك فتصبح كأنه يقتسم الربح مع المصرف الاسلامي خلال السنة من ربح وخسارة في نتائج الاعمال بأخر السنة دونما يكون هناك شبهة ربا او عقود مقامرة او مغامرة كما تأمرنا شريعة الإسلام

3- تعتبر الارباح من اهم النسب البنكية اذ انها الرابط الذي يربط المساهم بالطريقة الإسلامية مع البنك مع الجمهور سواء كان صاحب وديعة او ادخار فهي انعكاس لنتيجة اعمال البنك خلال السنة الميلادية يقوم البنك الإسلامي بتقسيمه على عدد المساهمين في البنك وهؤلاء المساهمين هم من تعتمد عليهم البنوك في اجتذاب السيولة النقدية والتي تعكس حجم الاستثمارات البنكية وحجم التمويلات كما ان المستفيدين بالتسهيلات البنكية يراقبون تلك النسبة بحرص فهي تدل على كفاءة البنك في ادارة الاصول المالية ومتى كانت النسبة عالية تدل على كفاءة نسبة حقوق اصحاب عائد الاستثمارات المطلقة والادخار الى حجم اصول البنك المالية.

4- طبيعة العقود الإسلامية هي عقود اقتسام الأرباح ونتيجة الاعمال بين البنك الإسلامي والمساهم بالطريقة الإسلامية فتختلف ربحا او خسارة اعتمادا على نتائج الاعمال باخر السنة فتعقد البنوك التجارية عقدا للمستثمر نسبة ثابتة يحددها البنك المركزي مسبقا عن كل سنة وغالبا تكون ما بين 25-13 بالمائة بالريال العربي اليمني من ثلاثة عشر الى خمسة وعشرون بالمائة سواء كانت ودائع ام ادخارات بينما ودائع الدولار تقل النسبة الى كثيرا من 1- الى 5 بالمائة فقط من واحد الى خمسة بالمائة بغض النظر عن نتائج اعمال البنك وتختلف العقود الإسلامية.

5- اما طبيعة مؤشرات الربحية في العقد في البنك الاسلامي يعتبر عقد مشاركة في الربح والخسارة كما نصت شريعة الله بما تخصصه نتائج الاعمال في قائمة الدخل -فلا تصرف نسبة ثابتة والفرق بين الوديعة والادخار من ان الوديعة تكون مربوطة سنوية ويبتعد المستثمر عن تحريكها خلال السنة ان كانت الوديعة مربوطة لمدة سنة او اكثر من سنة اما في الادخار فيتترك للمستثمر الحرية في السحب خلال السنة وبالتالي تكون نسبة مشاركة الربح في الادخار اقل وهناك اربعة عقود مربوطة سنويا وهي ودائع بالريال وودائع بالدولار وادخار بالريال وادخار بالدولار وهي مجال دراستنا وهناك عقود اخرى اكثر من سنوية.

المبحث الثالث

قياس تأثير الصراعات في مؤشرات أرباح المساهمين
من ودائع وادخارات بنك التضامن بالريال العربي اليمني

أ- صندوق الودائع بالعملة المحلية

أولا الخمس السنوات فيما قبل الصراع منذ عام 2011م الى عام 2014م					
السنة الميلادية	2010م	2011م	2012م	2013م	2014م
ودائع بالريال	14.50%	10.12%	11.05%	09.07%	08.02%

ودائع الريال تضامن سنوات ما قبل الصراع : لسنوات(2010-2011-2012-2013-2014) فسجلت مؤشرات تلك السنوات على التوالي النسب المالية (1450-1012-1105-907-802)

1- السنة الاولى 2010م بنك تضامن وديعة ريال قبل الصراع اعلى نسبة حققها المؤشر الربحي كعائد على حقوق المساهمين فوق حازر 1450 كأكبر نسبة مسجلة لسنوات المقارنة

- 2- السنة الثانية 2011 بنك تضامن وديعة ريال قبل الصراع بالتراجع الكبير 31 بالمية متأثرة بالثورة الشعبية والسبب انخفاض حقوق اصحاب العوائد وكذلك انخفاض اصول البنك المالية وبالتالي تنخفض مؤشر الارباح واختلاف النسبة فيما بينهم
- 3- السنة الثالثة 2012 تضامن وديعة ريال قبل الصراع ارتفعت 11 بالمية 1105 كنوع من التحسن البسيط في نتائج الاعمال
- 4- السنة الرابعة 2013 تضامن وديعة ريال قبل الصراع ثم انخفضت النسبة 18 بالمية بعام 2013 ل907
- 5- السنة الخامسة 2014 تضامن وديعة ريال قبل الصراع ليسجل مؤشر الارباح انخفاض باخر سنة 12 بالمية عام 2014م لتصل الى النقطة 802

ثانياً الخمس سنوات فيما بعد الصراع بنك التضامن ودائع بالريال اليمني					
السنة الميلادية	2015م	2016م	2017م	2018م	2019م
ودائع بالريال	07.06%	07.08%	07.01%	07.01%	09.15%

- ودائع الريال تضامن سنوات ما بعد الصراع: عقد الودائع بينك التضامن الدولي الاسلامي بالريال التحليل المالي لنسب المشاركة الربحية لعقد المساهمة بين البنك الاسلامي والمستثمر على الطريقة الاسلامية ودايع الريال لسنوات (من 2010 الى 2014) القراءات (1450 - 802) وفي اعوام ما بعد الصراع من (2015-2016-2017-2018-2019) حققت المؤشرات القراءات (706-708-701-701-915) وبالتحليل المالي بداية من اول سنة 2015م تضامن ودائع ريال بعد الصراع حيث كان المؤشر عند النقطة 802 لما قبل ذلك
- 6- فحقق تراجعاً بنسبة 12 بالمية باول سنة عند 2015م بفعل الصراع الداير باليمن ليسجل المؤشر 706

- 7- ثاني سنة 2016 تضامن ودايع ريال بعد الصراع ثم حقق ارتفاع بنقطتين اي باقل من واحد بالمية في عام 2016م ليحقق قراءة 708
- 8- ثالث سنة 2017 تضامن ودايع ريال بعد الصراع ثم انخفض 5 نقاط عند 2017 اي انه سجل قراءة 701
- 9- رابع سنة 2018 تضامن ودايع ريال بعد الصراع وبقي في عام 2018م بنفس النسبة عند النقطة 701
- 10- خامس سنة 2019 تضامن ودايع ريال بعد الصراع ثم قفز 23 بالمية الى ما فوق 915 نقطة متأثرا بالدعم السعودي بالوديعة السعودية لدعم الاقتصاد اليمني

مثال توضيحي لقياس تاثير الصراع على صندوق الودائع بالريال العربي اليمني -تضامن وديعة بالريال اليمني من اول سنة الى اخر سنة لما بعد الصراع باليمن Example

صاحب الاستثمار الذي يملك عشرة ملايين ريال عربي يمني جنى ربحا صافيا اسلاميا مبلغ مليون واربعمئة وخمسون بالسنه باول سنة عند مؤشر 1450 بعام 2010م اي انه تحصل على عوائد شهرية حوالي 121 اما باخر سنة اصبح المستثمر في 2014م قبل الصراع عند حاجز المؤشر 802 لنفس المستثمر صاحب عشرة ملايين يتحصل على ثمانمئة واثنان الف ريال سنويا اما في الشهر حوالي 70 الف ريال عربي يمني - اي بخسارة 43 بالمية وفي اخر سنة لما بعد الصراع في 2019م بعد الصراع عند حاجز المؤشر 915 لنفس المستثمر صاحب عشرة ملايين يتحصل على 915 الف ريال سنويا اما في الشهر حوالي 77 الف ريال عربي يمني - اي بخسارة 36 بالمية

ب-صندوق الادخارات بالعملة المحلية بنك التضامن بالريال العربي اليمني

أولاً خمس سنوات فيما قبل الصراع من عام 2010 الى 2014 مدخرات ريال يماني بنك تضامن

السنة	2010	2011	2012	2013	2014
ادخارات ريال	08.52%	05.95%	06.50%	05.33%	04.50%

عقود المدخرين بالريال تضامن بنك قبل الصراع: للاعوام (2010-2011-2012-2013-2014) وسجلت قراءات المؤشر للربحية لعقود الادخارات بالريال تواليا (852-450-533-650-595)

1- السنة الاولى 2010 تضامن ادخار ريال قبل الصراع سجل المؤشر اعلى ربحية

خلال اعوام ما قبل الصراع وبعدها عند فوق حاجز 852

2- السنة الثانية قبل الصراع 2011 تضامن ادخار ريال ثم في عام 2011م ثم سجل

انخفاض 595 بنسبة 31 بالمية بعد اعتصامات الساحة

3- السنة الثالثة قبل الصراع 2012 تضامن ادخار ريال ثم في عام 2012م سجلت

صعودا بنسبة 9 بالمية الى فوق حاجز 650

4- السنة الرابعة قبل الصراع 2013 تضامن ادخار ريال

سجل المؤشر تراجعاً بنسبة 18 بالمية تحت النقطة 533

5- السنة الخامسة قبل الصراع 2014 تضامن ادخار ريال واما في السنة الاخيرة

2014م استمر في التراجع بنسبة 16 بالمية تحت حاجز 450 نقطة متراجعا من

اول سنة الى اخر سنة فيما قبل الصراع في سنوات المقارنة المعطاة في الدراسة 47

بالمية .

ثانياً خمس سنوات ما بعد الصراع من عام 2015 الى 2019 مدخرات بالريال اليمني بنك تضامن

السنة	2015	2016	2017	2018	2019
-------	------	------	------	------	------

ادخار بالريال	%03.96	%03.96	%03.94	%03.94	%05.14
------------------	--------	--------	--------	--------	--------

ادخار الريال تضامن بعد الصراع: عقد الادخار بينك التضامن الدولي الاسلامي بالريال التحليل المالي لنسب المشاركة الربحية لعقد المساهمة بين البنك الاسلامي والمستثمر على الطريقة الاسلامية ودائع الريال لسنوات (2010--2014) القراءات 852-450 وفي اعوام ما بعد الصراع من (2015-2016-2017-2018-2019) حققت المؤشرات القراءات 396-396-394-514 وبالتحليل المالي بداية من اول سنة 2015م لما بعد الصراع حيث كان المؤشر عند النقطة 450

سنة اولى ما بعد الصراع تضامن ادخار ريال 2015

6- فحقق تراجعاً بنسبة 12 بالمائة باول سنة عند 2015م بفعل الصراع الداير باليمن ليحقق القراءة 396

7- سنة ثانية لما بعد الصراع تضامن بنك ادخار ريال 2016م ثم حقق نفس النسبة في عام 2016م المؤشر 396

8- سنة ثالثة لما بعد الصراع تضامن بنك ادخار ريال 2017م ثم انخفض 2 نقاط عند 2017

9- سنة رابعة بعد الصراع تضامن بنك ادخار ريال 2018

وبقي في عام 2018م بنفس النسبة

10- سنة خامسة بعد الصراع تضامن بنك ادخار ريال 2019م ثم قفز 23 بالمية الى ما فوق 514 نقطة متأثراً بالوديعة السعودية لدعم الاقتصاد اليمني

مثال توضيحي لقياس حجم التأثير للصراعات على أرباح المساهمين في صندوق

الادخارات بالريال تضامن بنك ادخار ريال سنوات قبل الصراع Example

جنى صاحب الاستثمار الذي يملك عشرة ملايين ريال عربي عند اول سنة فوق مؤشر 852 ربحا صافيا 852 الف بالسنة اي لكل شهر حوالي 71 الف اما عند السنة الاخيرة قبل الصراع تحت حاجز 450 جنى 450 الف ريال سنويا اي خسارة 47 بالمية ونفس صاحب الاستثمار الذي يملك عشرة ملايين ريال عربي يمضي جني ربحا صافيا اسلاميا باخر سنة من سنوات الصراع في المقارنة في 2019م بعد الصراع عند حاجز المؤشر 514 ربحا صافيا اسلاميا 514 الف بالسنة أي في الشهر حوالي 43 الف اي بخسارة 40 بالمية من الارباح.

المبحث الثالث

قياس تاثير الصراعات في مؤشرات الودائع والادخارات بالعملات

بنك التضامن الدولي الاسلامي

أ- قياس مؤشرات الودائع بالعملات لبنك تضامن

أولا سنوات ما قبل الصراع					
السنة الميلادية	2010م	2011م	2012م	2013م	2014م
ودائع بالدولار	05.20%	03.09%	03.11%	03.05%	03.03%

ودائع الدولار تضامن قبل الصراع: نسبة الودائع لبنك التضامن الدولي الاسلامي بالدولار قبل الصراع للاعوام (2010-2011-2012-2013-2014) سجلت مؤشرات الارباح لاعوام فيما قبل الصراع توالي (520-309-311-305-303)
1- السنة الاولى 2010 تضامن بنك وديعة دولار قبل الصراع سجل مؤشر الارباح قراءة ممتازة بالعملات الاجنبية فوق حاجز 520 بسنة 2010م

- 2- السنة الثانية 2011 تضامن بنك وديعة عملات قبل الصراع ثم انها بقوة انحدرت انحدار كبير لاسفل (DROP) بنسبة 41 دون حاجز 309 بعام 2011م بسبب الثورة الشعبية و تدني نتائج الاعمال وتدني نسبة حقوق المساهمين بالاستثمارات الى أصول البنك المالية
- 3- السنة الثالثة 2012 تضامن وديعة عملات قبل الصراع ثم مالبثت ان تحسنت النسبة بمعدل ثابت 1 بالمية بعام 2012 فوق مؤشر 311
- 4- السنة الرابعة 2013 تضامن وديعة عملات قبل الصراع ثم عاودت الانخفاض بنسبة 2 بالمية عام 2013م دون مؤشر 305
- 5- السنة الخامسة 2014 تضامن وديعة عملات قبل الصراع ثم انخفضت 2 بالمية بعام 2014م لتصل الى قراءة 303 قبل الصراع

ثانياً خمس سنوات فيما بعد الصراع من عام 2015 الى 2019 ودائع بالعملات لبنك تضامن					
السنة الميلادية	2015م	2016م	2017م	2018م	2019م
ودائع بالدولار	%03.03	%03.03	%03.00	%03.00	%03.00

- ودائع الدولار تضامن بعد الصراع: نسبة الودائع بينك التضامن الدولي الاسلامي عملات
- 6- السنة الاولى 2015 تضامن بنك وديعة دولار بعد الصراع سجل مؤشر الارباح قراءة بالعملات الاجنبية فوق حاجز 303
- 7- السنة الثانية 2016 تضامن بنك وديعة عملات بعد الصراع بقيت كما هي عليه عند حاجز 303 بسبب ثبات نتائج الاعمال بالبنك وعدم تاثر العملات تاثير كبير من الصراعات

- 8- السنة الثالثة 2017 تضامن وديعة عملات بعد الصراع ثم مالبت ان تدنت النسبة بمعدل 1 بالمائة فوق مؤشر 300
- 9- السنة الرابعة 2018 تضامن وديعة عملات بعد الصراع ثم ثبتت على نفس النسبة السابقة عند دون مؤشر 300
- 10- السنة الخامسة 2019 الثبات على نفس المستوى عند قراءة 300 نقطة .

مثال توضيحي لقياس حجم التأثير على صندوق الودائع بالعملات - تضامن بنك وديعة بالدولار سنوات قبل الصراع Example

صاحب الاستثمار بوديعة عشرين الف دولار عند اول سنة في سنوات المقارنة لما قبل الصراع عند حاجز 520 جنى ربحا 1040 دولار للعام الكامل اي انه تحصل على 88 دولار شهريا وانخفضت النسبة عند حاجز 303 بعام 2014م قبل الصراع ولنفس المستثمر وزعت ارباح 606 دولار سنويا فخرس بنسبة تصل الى 43 بالمائة

ب-صندوق الادخارات بالعملات

أولا قياس مؤشرات خمس سنوات فيما قبل الصراع من عام 2010 الى 2014 ودائع بالعملات لبنك تضامن

السنة الميلادية	2010	2011	2012	2013	2014م
ادخار بالدولار	%02.92	%01.74	%01.75	%01.72	%01.71

ادخار دولار تضامن سنوات ما قبل الصراع: التحليل المالي لعقد الادخار بالدولار الاسلامي ببنك التضامن الاسلامي الدولي للاعوام ما قبل الصراع في سنوات المقارنة

المعطاة في الدراسة (2010-2011-2012-2013-2014م) سجل المؤشر لتلك الاعوام
القراءات التالية (292 و174 و175 و172 و171)

1- السنة الاولى قبل الصراع 2010 تضامن بنك ادخار دولار فكانت اعلى نسبة
حققتها المؤشر للادخار الاسلامي الذي يعطي الحق للمستثمر السحب خلال العام
بما يشاء فحققت الربحية فوق حاجز 292 نقطة بعام 2010م

2- السنة الثانية قبل الصراع 2011 تضامن بنك ادخار دولار ثم بعام 2011م
بانخفاض بنسبة 41 بالمية عند 174 نقطة

3- السنة الثالثة قبل الصراع 2012 تضامن بنك ادخار دولار ثم في عام 2012م لم
يتغير كثيرا فحقق 175

4- السنة الرابعة قبل الصراع 2013 تضامن بنك ادخار دولار وبعدها نقص المؤشر 3
نقاط بنسبة 1 بالمية في عام 2013

5- السنة الخامسة قبل الصراع 2014 تضامن ادخار دولار واخيرا في عام 2014م
نقص المؤشر نقطة واحدة عند قراءة 171 ليحقق المؤشر منذ البداية تراجعاً بـ 42
بالمية

ثانياً قياس مؤشرات خمس سنوات فيما بعد الصراع من عام 2015 الى 2019 ادخارات
بالعملات لبنك تضامن

السنة الميلادية	2015	2016	2017	2018	2019م
ادخار بالدولار	%01.71	%01.71	%01.69	%01.69	%01.69

6- السنة الاولى بعد الصراع 2015 تضامن بنك ادخار دولار فكانت عند حاجز
171 نقطة

7- السنة الثانية بعد الصراع 2016 تضامن بنك ادخار دولار ثبتت عند نفس

النقطة 171

8- السنة الثالثة بعد الصراع 2017 تضامن ادخار دولار انخفضت بنسبة واحد بالمئة

عند 169

9- السنة الرابعة بعد الصراع 2018 تضامن ادخار دولار بقيت عند نفس المستوى 169

10- السنة الخامسة بعد الصراع 2019 تضامن بنك ادخار دولار لم تتغير عند

نفس النقطة 169

مثال توضيحي لقياس حجم التأثير للصراعات على صندوق الادخارات بالعملات الاجنبية
على ارباح المساهمين في بنك التضامن خلال سنوات قبل وبعد الصراع دولار ادخار

Example

على سبيل المثال يعطي لصاحب الاستثمار الذي يملك عشرون الف دولار عند 2010م
ربحا سنويا عند حاجز 292 نقطة حوالي 584 دولار بالسنة اي لكل شهر حوالي 49 دولار
اما عند حاجز 169 باخر سنة من سنوات بعد الصراع لنفس المستثمر صاحب عشرون
الف دولار حوالي 338 دولار اما في الشهر حوالي 28 دولار شهريا- اي انه خسر
حوالي 42 بالمية

النتيجة Result

مقارنة تضامن نسب الارباح ما قبل الصراع بما بعد الصراع راسية:
وبالمقارنات الاجمالية سجلت اكبر نسبة في السنوات لما قبل الصراع

- 1- كانت مؤشرات الودائع بالريال العربي اليمني عند أول سنة فيما قبل الصراع في عام 2010 عند قراءة 1450 انخفضت لادنى مستوى لما بعد الصراع في آخر سنة في عام 2019م عند النقطة 701 أي بانحدار لاسفل (DROP) يقدر ب52 بالمية-
- 2- كانت مؤشرات ادخارات الريال العربي اليمني عند أول سنة 2010م فيما قبل الصراع كانت عند نسبة 852 انخفضت الى 394 في آخر سنة بعد الصراع في عام 2019م اي DROP انحدار لاسفل 54 بالمية.
- 3- كانت مؤشرات الودائع بالعملات الاجنبية عند أول سنة فيما قبل الصراع عند عام 2010م عند قراءة 520 اعلى مستوى لها لتحقق خسارة الى ادنى مستوى وفي اخر سنة من سنوات الصراع عند عام 2019م عند 300 أي انحدار لاسفل (DROP) مقداره 44 بالمية.
- 4- كانت مؤشرات ادخارات الدولار والعملات الاجنبية في عام 2010م لما قبل الصراع عند قراءة المرشر 292 فحدث انحدار لاسفل (DROP) في آخر سنة لما بعد الصراع في عام 2019م الى 169 لما بعد الصراع اي بخسارة 42 بالمية.

المبحث الرابع

حجم التمويلات والاستثمارات البنكية قبل الصراع

في عام 2014م نظرا لبعض المنجزات البنكية والعوامل الايجابية الموثرة العام التميز الذي وصل به البنك باصدار منظومة المعالج الاسترجاعي البديل لمعالجات الاسترجاع الطواري وكانت وتيرة النمو خلال الخمس سنوات متصاعدة في عام 2014م وحصد البنك جائزة افضل بنك يماني تقنيا فلقد قام البنك بتوزيع مايلي الودائع بالريال بنسبة 14,50 بالمية الودائع بالدولار 5.20 بالمية وهي نسبة عالية جدا مقارنة بالبنوك الاخرى والادخارات

أ- احجام التمويلات تضامن قبل الصراع 2010م الى 2014م

اولا قياس مؤشرات خمس سنوات فيما قبل الصراع من عام 2010 الى 2014 تمويلات بنك التضامن					
السنة الميلادية	2010م	2011م	2012م	2013م	2014م
التمويل	282,113,856	265,611,206	295,853,856	408,969,266	411,947,659

احجام التمويلات والاستثمارات تضامن لما قبل الصراع في الاعوام (2010-2011-2012-2013-2014) سجلت المؤشرات للتمويلات والاستثمارات البنكية على التوالي (282-266-300-409-412) البنكية لبنك التضامن الاسلامي الدولي الاسلامي
1- ففي السنة الاولى 2010 لسنوات ما قبل الصراع كانت حجم التمويل فوق حاجز 282 مليار ريال عربي يماني لأول سنة وتعتبر سنة المقارنة الصفرية.

- 2- احجام التمويلات تضامن قبل الصراع السنة الثانية اما في سنة 2011 وبفعل ثورة الشباب بساحة الاعتصام تاثرت وعملت انحدار لاسفل (DROP) الى 266 مليار بنسبة تصل الى 8 بالمية
- 3- احجام التمويلات تضامن قبل الصراع السنة الثالثة 2012م ثم ما لبثت ان تحسنت النسبة في عام 2012م 300 مليار وارتفعت الى 12 بالمية ثم عادت الى ما كانت عليه حجم الاستثمارات بفعل زيادة الاصول المالية للبنك
- 4- احجام التمويلات تضامن قبل الصراع السنة الرابعة 2013م وقفزت 26 بالمية 2013م فوق حاجز 408 مليار
- 5- احجام التمويلات تضامن قبل الصراع السنة الخامسة 2014م وبقيت باخر سنة 2014م بنفس النسبة ملاسمة حاجز 412 مليار ريال عربي ارتفاع 1 بالمية

ب- ثانيا حجم التمويل في سنوات ما بعد الصراع 2015 الى 2019م

اولا قياس مؤشرات خمس سنوات فيما بعد الصراع من عام 2015 الى 2019م					
تمويلات بنك التضامن					
السنة الميلادية	2015م	2016م	2017م	2018م	2019م
التمويل	341.1	335.566	299.362	384.9	368.6

تأثرت اول سنة من سنوات الصراع بتاثيرات كبيرة وكان الوضع الاقتصادي بالنسبة للاقتصاد الوطني سيئاً بعدما تعرض لموجة انتكاسة فانكمش الناتج المحلي الى 30 بالمية وعجز الموازنة العامة الى 11 بالمية من اجمالي الناتج المحلي وقفز التضخم 40 بالمية وانخفضت

احتياطات النقد الاجنبي مما ادى الى تعليق الكثير من الالتزامات الحكومية استخدم البنك خطة طواري لموازنة تشغيلية ووضع الية رقمية المعاملات ساعدت جزئيا بجذب العملات الى الداخل

فانخفضت حجم التمويلات 20 بالمية للعام الاول ثم ما لبثت تتحسن في تصاعد ببعض الخطط التي وضعها البنك وقد تمت تحولات جديدة في عام 2018م فمنها استقادت البنوك من دعم الحكومة السعودية بالوديعة التي منحت لدعم الاقتصاد اليمني في ايلول 2018م بعدما تهاوت اسعار الصرف الى اوجها في ما قبل ذلك فتحسن الاداء المالي.

أما احجام التمويل والاستثمارات تضامن بعد الصراع: وكانت اعلى نقطة هي عام 2013 عند 419 مليار وذلك الحجم لم يتكرر مما يدل على ان البنك كان يسير بإدارة واعية في سبيل جلب الاستثمارات البنكية وتنمية الاصول البنكية خلال السنوات الاولى فيما قبل الصراع وادني نقطة عند عام 2017النقطة 299 اما في سنوات ما بعد الصراع تأثرت القرارات التمويلية البنكية كثيرا بسبب الصراع وانعكس ذلك على حقوق المساهمين في المستثمرين الخارجيين من مواطنين والتي ظهرت في نسب المشاركة من اندحارات سفلية ولكن بقيت ادارة البنك تعمل بمبدأ الحيطة والحذر ولم تتأثر كثيرا فمن اعلى درجة الى اسفل درجة في حجم التمويلات كان حجم التأثير أي بانخفاض يصل 29 بالمية بالمقارنات بين سنوات ما قبل الصراع وما بعده اما كمتوسط عام فممكن القول بأن البنك ورغم الظروف الصعبة التي تمر بها البلاد الا انها انخفضت لما هو مخطط لها

ج- مقارنة احجام التمويلات والاستثمارات تضامن قبل الصراع وبعد الصراع:

احجام التمويلات كانت فيما قبل الصراع باعلى نسبة حققت عند 419 مليار اما في دراستنا لسنوات ما بعد الصراع المعطاة فكانت كما سجلت على التوالي (2015-2016-2017-2018-2019) فحققت الاحجام لسنوات ما بعد الصراع(341-336-299-385-369) ففي اخر سنة لما قبل الصراع كان عند حجم التمويلات والاستثمارات البنكية عند 412

مليار وهي سنة 2014م ثم ما لبث ان انخفض بأول سنة لما بعد الصراع الى حاجز اقل من 342 مليار ريال عربي أي 17 بالمائة وهو انخفاض بسبب انخفاض في اصول البنك المالية لعام 2015م وكذا في حقوق المساهمين ثم انخفضت ايضا الى 336 مليار في 2016م اي بانخفاض 1 بالمائة ثم انخفض ايضا الى ما اقل من 300 مليار بعام 2017م اي بنسبة 11 بالمائة وبارتفاع التمويلات بفعل ضخ السعودية الوديعة لدعم اقتصاد اليمن في عام 2018م ارتفعت التمويلات الى 385 مليار بنسبة 22 بالمائة ثم انخفضت الى 369 مليار عام 2019م بانخفاض 5 بالمائة ومن اعلى نسبة في بداية 2014م سجلت 419 مليار لما قبل الصراع الى اقل من 300 مليار في عام 2017م بعد الصراع فان المؤشر قد تآثر بنسبة 29 بالمائة بسبب تاثير الصراعات السياسية على اليمن وهي نسبة كبيرة ممكن ان تسجل لحجم التمويلات البنكية

المبحث الرابع

حجم التسهيلات البنكية قبل الصراع

احجام التسهيلات البنكية تضامن قبل الصراع					
السنة الميلادية	2010م	2011م	2012م	2013م	2014م
التسهيل	262.591	249.672	287.012	388.598	407.316

أ- احجام التسهيلات البنكية تضامن قبل الصراع: للسنوات المعطاة في الدراسة لما قبل الصراع للاعوام (2010-2011-2012-2013-2014م) فسجلت المؤشرات احجام التسهيلات البنكية بالمليارات (263-250-287-389-407) البنكية لبنك التضامن الاسلامي الدولي الاسلامي

- 1- ففي السنة الاولى 2010 لسنوات ما قبل الصراع كانت حجم التسهيلات يصل الى 263 مليار ريال عربي يماني لأول سنة
- 2- اما في سنة 2011 وبفعل ثورة الشباب بساحة الاعتصام تآثرت وعملت انحدار لاسفل (DROP) الى 250 مليار بنسبة تصل الى 5 بالمية
- 3- ثم ما لبثت ان تحسنت النسبة في عام 2012م 287 مليار وارتفعت الى 13 بالمية بما يدل على السياسة الحكيمة التي تتصرف بها ادارة البنك في امور الازمات ومعالجة الامور البنكية بمنتهى الحيطة والحذر والصبر على الامور السلبية
- 4- ثم ارتفعت الى حاجز 389 بنسبة 26 بالمية بعام 2013
- 5- ثم ارتفعت الى 407 مليار ريال باخر سنة 2014م بنسبة 7 بالمية - ولأن التسهيلات هي المتنافس الوحيد لبقاء البنك بدر الربح الى اصول البنك المالية فيجب ان يتصرف بها بحكمة بحيث لا يزيد من حجمها الا بنسبة ضئيلة وواعية وثابتة في حدود 10 بالمية وعدم التهور لاعطاء التسهيلات بدون دراسة وتمعن لكيلا يقع البنك في التعثرات.

احجام التسهيلات تضامن بعد الصراع					
السنة الميلادية	2010م	2011م	2012م	2013م	2014م
التسهيل	262.591	249.672	287.012	388.598	407.316

ب- احجام التسهيلات تضامن بعد الصراع: كانت احجام التسهيلات لبنك التضامن الاسلامي لسنوات ما قبل الصراع عند 407 مليار ثم حققت في الاعوام المعطاة في الدراسة لما بعد الصراع في (2015-2016-2017-2018-2019) على التوالي

بالمليارات (301-328-290-319-326) ففي اخر سنة لما قبل الصراع كان عند حجم التسهيلات لبنك التضامن الاسلامي الدولي 407 مليار وهي سنة 2014م

6- ثم ما لبث ان انخفض بأول سنة لما بعد الصراع الى حاجز اقل من 326 مليار ريال عربي أي 20المية وهو انخفاض بسبب الصراع الدائر باليمن وبسبب انخفاض في اصول البنك المالية لعام 2015م وكذا في حقوق المساهمين
7- ثم انخفضت ايضا الى دون 319 مليار في 2016م اي بانخفاض 2 بالمية
8- ثم انخفض الى 290 مليار بعام 2017م اي بنسبة 9بالمية
9- ثم ارتفعت 12بالمية عام 2018م فوق حاجز 328 مليار بسبب ضخ السعودية الودیعة لدعم الاقتصاد اليمني

10- ثم انخفضت الى 300 بنسبة 8 بالمية انخفاض مدروس لمتابعة التعثرات الى عام 2019 اخر سنة من سنوات المقارنة لما بعد الصراع.

ج- مقارنة تسهيلات سنوات ما قبل الصراع و ما بعد الصراع تضامن: وكانت اعلى نقطة هي عام 2014 عند 407 مليار وذلك الحجم لم يتكرر اذ كانت احجام التسهيلات لما قبل الصراع سجلت بخطى تصاعدية بنسبة 35بالمية مما يدل على ان البنك كان يسير بإدارة واعية في سبيل جلب الاستثمارات البنكية وتنمية الاصول البنكية خلال السنوات الاولى فيما قبل الصراع وادني نقطة عند عام 2019النقطة 300 اما في سنوات ما بعد الصراع تأثرت التسهيلات البنكية كثيرا بسبب الصراع وانعكس ذلك على حقوق المساهمين في المستثمرين الخارجيين من مواطنين والتي ظهرت في نسب المشاركة من انحدارات سفلية ولكن بقيت ادارة البنك تعمل بمبدا الحيطة والحذر ولم تتأثر كثيرا فمن اعلى درجة الى اسفل درجة في حجم التمويلات كان حجم التأثير أي بانخفاض يصل 26 بالمية بالمقارنات لما قبل الصراع

الى ما بعده فممكن القول بأن البنك ورغم الظروف الصعبة التي تمر بها لبلاد الا انها انخفضت بنسبة عشرون بالمية فقط

المبحث الرابع

الضمانات المطلوبة لعمل التسهيلات قبل الصراع 2010م الى 2014م

الضمانات كانت باذي ذي بدئ كانت الضمانات تطلب فيما قبل الصراع بالمطلوبات التالية
1- كانت الضمانات تعطى للعملاء الأجنبية والعملية المحلية وبنسبة تغطية تصل الى 120 بالمية لكل سنة اما بالعملية الأجنبية كانت الحيطه هي الضمانات المعطاة بنسبة تغطية 140 بالمية كان في استقرار ولذلك كانت التغطية مشابهه للعملية المحلية.

2- الودائع يجب ان تكون بنسبة تزيد عن التسهيل المطلوب بقيمة تزيد %120 عن كل سنة لاسترداد التسهيل اي بمعنى لو كان التسهيل بقيمة 10 مليون والسداد للتسهيل المطلوب 4 سنوات فيطلب لمن لديه وديعة ويريد تسهيل مطلوب ان تكون وديعته بقيمة 19 مليون وهكذا بالعملاء

ودائع او بضمان مشروع قائم ان تكون المشاريع مقومة بسعر 130% ايضا فتقوم دراسة الجدوى على اساس احصائية صعبة ولجنة لتقييم الاعمال

3- تطلب الضمانات بتحويل الراتب من صاحب العمل لصاحب التسهيل المطلوب او بضمان تحويل الراتب على ان يكون نسبة التسهيل المطلوب في حدود تقريبا ستة الى سبع رواتب مع التأكيد من صاحب العمل على ان يتم تحويل الراتب للموظف وتعمل النسبة المطلوب بضمان الراتب على طالب التسهيل وفق أسس مدروسة بحيث ان يكون قيمة التسهيل اقل من مستحقات صاحب التسهيل الأخيرة في نهاية الخدمة.

4- الضمانات بضمان الذهب او المعادن النفيسة على صاحب التسهيل المطلوب بحيث تكون قيمة الذهب اكبر من قيمة تغطية التسهيل بنسبة 200 بالمية

- 5- تطلب الضمانات لصاحب التسهيل بضمان السمعة او المكانة الاجتماعية او الشهرة للتجار واعيان البلد على ان يكون صاحب التسهيل لديه سجل ائتماني نظيف وسبق له التعامل مع البنك
- 6- تطلب الضمانات بضمانة عقار على بعض العقارات التجارية المشهورة لاصحاب التسهيلات فيقيم التسهيل وقيمة العقار على ان يكون الفارق يصل الى 200 بالمية
- 7- فيما يتعلق بالضمانات التي في عقود الاجارة او بضمان عقار اجار تمويلي تكون مسهلة فيما قبل الصراع لان العقار من الأساس هو ملك البنك وان لم يقيم المستفيد بالسداد فيقوم البنك بإيقاف الانتفاع بالخدمة
- 8- تطلب الضمانات المطلوبة في بنك التضامن على أصحاب الأرصدة الجارية فيما قبل سنوات الصراع بضمان الرصيد الجاري على ان يكون صاحب الحساب برهن الحساب الجاري كنوع من التغطية للتسهيل المطلوب ويترك هامش في حدود 200 بالمية
- 9- تطلب الضمانات لاصحاب المشاريع القائمة والمشاريع الجديدة وتكون التسهيلات في حدود التمويل المطلوب ويترك هامش في حدود 200 بالمية على التسهيل وتقيم المشروع القائم مجموعة من المهندسين والاستشاريين للوقوف على إيرادات المشروع القائم او دراسة جدوى للمشاريع الناشئة.

ب- الضمانات بعد الصراع 2015 الى 2019

- الضمانات المطلوبة هي نفسها فيما قبل مرحلة الصراع بالمطلوبات التالية ولصعوبة الحصول على السيولة في المرحلة الراهنة فلذلك وضع البنك بعض القيود على الضمانات المطلوبة
- 1- امتنعت البنوك عن التسهيلات بالدولار لما تشهده الساحة من تقلبات الى خمسة اضعاف.

- 2- الودائع بنسبة تزيد عن التسهيل المطلوب بقيمة تزيد %140 عن كل سنة لاسترداد التسهيل وتوقفت تماما في السنة الاخيرة
- اي بمعنى لو كان التسهيل بقيمة 10 مليون والسداد للتسهيل المطلوب 3 سنوات فيطلب لمن لديه وديعة ويريد تسهيل مطلوب ان تكون وديعته بقيمة 20 مليون وهكذا بالعملات
- 3- استبعدت الضمانات بتحويل الراتب من صاحب العمل لصاحب التسهيل المطلوب .
- 4- الضمانات بضمان الذهب او المعادن النفيسة تطلب الضمانات على الذهب والمعادن النفيسة من البنك على صاحب التسهيل المطلوب بحيث تكون قيمة الذهب اكبر من قيمة تغطية التسهيل بنسبة 200 بالمية لمشروع قائم على ان تقوم لجنة لدراسة حجم التدفقات المالية.
- 5- استبعدت الضمانات على صاحب التسهيل بضمان السمعة او المكانة الاجتماعية او الشهرة للتجار واعيان البلد الكبار الا في حدود ضيق جدا على ان يكون صاحب التسهيل لديه سجل ائتماني نظيف وسبق له التعامل مع بنك التضامن الإسلامي الدولي وكان السداد في حينه.
- 6- استبعدت الضمانات بضمانة عقار
- 7- فيما يتعلق بالضمانات التي في عقود الاجارة او بضمان عقار اجار تمويلي تكون مسهلة فيما قبل الصراع لان العقار من الأساس هو ملك البنك وان لم يقيم المستفيد بالسداد فيقوم البنك بإيقاف الانتفاع بالخدمة في حدود ضيق وبشروط مشددة
- 8- تطلب الضمانات المطلوبة في بنك التضامن على أصحاب الأرصدة الجارية فيما قبل سنوات الصراع بضمان الرصيد الجاري على ان يكون صاحب الحساب برهن الحساب الجاري كنوع من التغطية للتسهيل المطلوب ويترك هامش في حدود 200 بالمية
- تطلب الضمانات لاصحاب المشاريع القائمة والمشاريع الجديدة وتكون التسهيلات في حدود التمويل المطلوب ويترك هامش في حدود 200 بالمية على التسهيل وتقيم المشروع القائم

مجموعة من المهندسين والاستشاريين للوقوف على إيرادات المشروع القائم او دراسة جدوى للمشاريع الناشئة

الخاتمة وفيها أهم التوصيات النتائج:

الخاتمة:

ان الفرق بين البنك الاسلامي والبنك التجاري مع الالتزام بعدم التعامل بالفوائد الربوية هو تحقيق عدالة التوزيع أخذًا وعطاءً وتقوم البنوك الاسلامية بتمويل مشاريع فعلية قائمة على ارض الواقع وليست مشاريع وهمية وتقوم بالكشف المسبق للمشروع ودراسة جدواه ودراسة صاحب التمويل وتعتبر نفسها مشاركة له في المشروع مما يجعل البنك يحرص على قيمة التمويل بتبنيه المشروع المقام فعلا وهذا الذي جعل الدول الغربية صاحبة الفكر الراسمالي تسعى الى فتح نوافذ اسلامية لبنوكها ليصل حجمها السوقي الى 15 تريليون دولار حتى عام 2020م وباجتتاب أي عمل مخالف لأحكام الشريعة الاسلامية فيعتبر المستثمر مساهما ومشاركا في الارباح مع البنك وفي الاخير نجد ان كل ما جمعه الباحث من المختصين في مجال صناعة التمويل للبنوك الاسلامية مهم في اتخاذ القرارات التمويلية ويصل تأثيره الى 60 بالمية في المؤشرات البنكية ويودي الى اغلاق البنوك.

2-الاستنتاجات:

a. صناعة التمويل علم وفن ومهارة وفي اليمن اكثر من 25 مؤسسة تمويلية بمختلف

المجالات ومنها للمشاريع الكبيرة والمتوسطة وحتى المشاريع والمهن الشخصية.

b. البنوك الاسلامية تسعى الى تنمية المشروع القائم فعليا فقبل تمويله تقوم بزيارة

المشروع وعمل دراسة الجدوى الفعلية بالدراسة المستندية والدراسة على ارض الواقع

له والقائمين عليه لأن الهدف الذي تعظمه هو تنمية المجتمع وليس تحقيق الربح.

c. للبنوك مؤشرات اقتصادية لقياس الية التمويل البنكي وهي مؤشرات الربح السابقة ومعدل التسهيل ومعدل التمويل وكيفية اخذ الضمانات اللازمة للتمويل والبنوك عموما تأخذ ربحها من الفرق فيما بين المؤشرات والنسب المعطاة.

d. السيولة النقدية في ظل الاوضاع الاقتصادية باليمن وما تعانيه البلاد من حصار اصبحت صعبة التحقيق فكثير من المشاريع متوقفة بتمويلها بسبب تعثر وجود السيولة النقدية سواء في التسهيلات او التسديدات.

e. ان الصراعات الاقتصادية لها تاثير كبير في مؤشرات التمويل البنكية فوصلت تاثيراتها في جميع المؤشرات الى اعلى المستويات ففي مؤشر الربحية وصل التاثير الى 60 بالمية وفي مؤشر الاستثمارات ايضار وصلت الى 30 بالمية وكذا في التسهيلات.

f. المؤشر الربحي للبنوك غير مجدي ففي بعض المؤشرات تصل الربحية الى نسبة واحد بالمية وهي نسبة غير منطقية فلا يوجد شخص يعطل رأس مال سواء بالدولار بعد 360 يوما من اجل ربح بنسبة واحد بالمية اما بالريال فأن العملة المحلية تتراجع قيمتها اربعين بالمية سنويا.

3- التوصيات:

a. صناعة التمويل لها اهمية كبرى في تنمية اقتصاد البلاد بتنمية المشاريع بمختلف احجامها وتنافس المؤسسات التمويلية تفيد المجتمعات والمواطنين والتمويلات الاسلامية تاخذ الضمانات الكافية للمستفيد من التسهيلات البنكية حتى لا تقع في فخ التعثر الذي يعطل البنك في تحصيله كما أن أغلب البنوك ونتيجة لتعثر التحصيلات بشح السيولة بعد الصراع في البلاد تعطلت وبالتالي تكبدت خسائر لا حصر لها.

- b. البنوك التجارية تهدف الى تعظيم ربحها فقط دون النظر الى أي جانب مجتمعي فتركت الفجوة الكبيرة في المديونية العامة والتضخم اللامتناهي وبالتالي تلك النظرة القاصرة لتحقيق الربح اضررت بالمجتمع وبالتالي كثرة المشاريع المتعثرة فنحت الدول الغربية التمويل الاسلامي بفتح البنوك المختصة بها.
- c. الية التمويل عمل فني ومهاري عالي ولأن الفروقات بين النسب المالية هو ما تسعى اليه البنوك التجارية في تحقيق الربح فتأخذ البنوك الضمانات الكافية لتغطية هامش الربح وتحرص على تفادي التعثر بشتى الوسائل وبحكم أنها تسعى الى تحقيق الربح فقط فليس عندها بعد مجتمعي في المكسب للجميع فهي ترى ان المكسب فقط يكون لمصلحة البنك دون النظر الى الاطراف الاخرى واما البنوك الاسلامية في انها تسعى الى تحقيق الربح بطريقة الربح للجميع وليس من جانب واحد مع وضع الاعتبار للاهمية المجتمعية.
- d. يجب وضع حلول للسيولة النقدية وتحييد الصراعات بعيدا عن الاقصاديات وتفعيل دور البنوك في اجتذاب العرض النقدي بتصريح من البنك المركزي وغلق فجوات السوق السوداء.
- e. الاقتصاد هو عصب الحياة والصراعات كلها على المصالح واستمرارها يؤثر تأثير بالغ على قرارات البنوك التمويلية ولان التمويل البنكي هو متنفس المشاريع بمختلف احجامها واستمرار الصراع ينهك المقدرات الاقتصادية.
- f. ضرورة وضع حافز مالي بخلاف الربح المعلن بنهاية السنة بالدولار حتى لا يعزف المستثمرين عن البنوك اما بالريال اليمني وضع الية وضمان للمستثمر ببقاء ثروته بعد تقييمها بالذهب او أي وسيلة اخرى حتى لا يفقد المستثمر امواله.

المراجع العربية

- 1- الجابري, صلاح, حفريات في الاستبداد , معهد الأبحاث والتنمية, بيروت , 2010
- 2- المسلمي, محمد, حرب اليمن لا نهاية تلوح في الأفق,,،2019م.
- 3- عبد المجيد, احمد ، أنواع الصراعات السياسية وأشكالها، 2015م.
- 4- رسلان أحمد فؤاد: نظرية الصراع الدولي " القاهرة : الهيئة المصرية للكتاب، 1968م،
- 5- مقلد, اسماعيل صبري: العلاقات السياسية الدولية : دراسة في الأصول والنظريات، الكويت ، جامعة الكويت، 1982م.
- 6- بدوي, منير محمد ، مفهوم الصراع، دراسة الأصول النظرية للأسباب والانواع، 2017م.
- 7- عامر, عبد الرحمن (2017)، نحو التمويل الأصغر وفقاً للشريعة الإسلامية <http://arabic.microfinancegateway.org/content/article/>
- 8- الحنفي, عبد الغفار ، أساسيات التمويل والإدارة المالية ، الدار الجامعية، الاسكندرية ، 2004م
- 9- مجدي باسم، انواع الصراع السياسي من كتاب (حرب اللاعنف .. الخيار الثالث) إصدار أكاديمية التغيير ، 2010م.
- 10- قحف, منذر ، "مفهوم التمويل في الاقتصاد الإسلامي"، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، السعودية، ط3، 2004م.

- 11- بسيوني عبد الله، عبد الغني ، (1975) دار الكتب، القاهرة، مصر .
- 12- الرفاعي، نادي محمد ، المصارف الإسلامية (د.ن) الطبعة الثانية 2007 ،
- 13- السيد، حسين عدنان، العرب في دائرة النزاعات، مطبعة سيكو ، بيروت ، 2001
- 14- جميل أحمد، الدور التنموي للبنوك الإسلامية، رسالة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية فرع التسيير، كلية علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006/2005،
- 15- السلمي، فارح، الاقتصاد اليمني في ظل الحرب والصراع، 2016م
- 16- جراد، عبد العزيز ، العلاقات الدولية (الجزائر: المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية،1992)
- 17- نشرة دورية وزارة التخطيط الدولي بالجمهورية اليمنية (34) يونيو، لعام 2020م
- 18- تقرير البنك المركزي، 2020.
- 19- رفاعي، رجب حسنين محمد (1999): أثر أنماط اتخاذ القرار على الرضا والأداء الوظيفي، دراسة ميدانية بالتطبيق على شركات قطاع الصناعات الدوائية لإنتاج الأدوية، دكتوراه، كلية التجارة، جامعة أسيوط، جمهورية مصر العربية.
- 20- موسى بن منصور (و) توفيق براهيم شاوش، دور التمويل الأصغر في محاربة الفقر في المناطق الريفية ضمن أطر المالية الإسلامية، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعرييج - الجزائر، 2013م.
- 21- مصطفى سراج الدين عثمان ، تقويم تطبيق صيغتي بيع المرابحة والمشاركة في الجهاز المصرف السوداني، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد

- والعلوم السياسية، جامعة أم درمان الإسلامية، 2005.
- 22- غانم، محمد مصطفى (2010)، واقع التمويل الإسلامي الأصغر وواقع تطويره: دراسة تطبيقية بقطاع غزة، رسالة ماجستير، غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة.
- 23- رحمانى، موسى، القرار التمويلي في البنوك الإسلامية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015م.

المراجع الاجنبية

- 24- Political Conflict in the World Economy: A Cross-National " Analysis of Modernization and World-System Theories ", :www.jstor.org, Retrieved 20/8/2018. Edited
- 25- /https://www.alaraby.co.uk/economy
- 26- <https://www.alaraby.co.uk/economy/2019/2/22/>
- 27- Krejcie, R. V., & Morgan, D. W. (1970). Determining sample size research activities. Edu and psychological measurement, www.ecoyemen.com
- 28- www.islamweb.net/ar/article/16545
- 29- Estimated by MOPIC based on updated estimates of GDP for 2017-2018 and CSO-National Accounts Bulletin, 2016
- 30- Fisher, R. and Ury, W., "Getting to yes: Negotiation Agreement .Without Giving In", NewYork: Penguin Books, 1983
- 31- [/https://www.amnesty.org/ar/latest/news/yemen-forgotten-war](https://www.amnesty.org/ar/latest/news/yemen-forgotten-war)
- 32- <https://www.TIIBbnak.com>
- 33-